مقدمات علم الكلام



الأستاذ الدكتور

محمد ربيع محمد جوهرى

أستاذ العقيدة والفلسفة بكلية أصول الدين بالقاهرة وعميدها الأسبق

وعضو هيئة كبار العلماء بالأزهر الشريف

مقدمات علم الكلام

إعداد

أ. د. محمد ربيع محمد جوهري

أستاذ العقيدة والفلسفة بكلية أصول الدين بالقاهرة وعميدها الأسبق

وعضو هيئة كبار العلماء بالأزهر الشريف

الطبعة الأولى

١٤٤٠هـ _ ٢٠١٨م

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خير رسل الله سيدنا ومولانا محمد، وعلى آله وصحبه، ومن تبع هداه.

وبعد فهذه عجالة أعددنها لإملائها على طلبة الدراسات العليا مقدمة لدراسة علم الكلام في مرحلته المتأخرة. حيث امتزجت موضوعاته بالفلسفة. مبنية على قواعد منطقية، ومباحث فلسفية. تلك المرحلة التي ظهرت بوضوح على يد الإمام الفخر الرازي (ت٦٠٦هـ)، ثم تلاه الإمام ناصر الدين البيضاوي(ت٦٥٨) في (طوالع الأنوار من مطالع الانظار)، والإمام عضد الدين الإيجي (ت٧٥٦) في المواقف، والإمام سعد الدين التفتازاني(ت٧٩١) في (مقاصد الطالبين في علم أصول الدين) وفي التهذيب وغيرهم.

وصعب على الجيل المعاصر فهم هذه الكتب لعدم دراسة (الأمور العامة) في دراستهم السابقة.

لذا عالجت أهم هذه الموضوعات. فتناولت: مبحث تقسيم المعلومات، ثم الوجود والعدم، ثم الماهية، ثم الوجوب والإمكان والامتناع، ثم القدم والحدوث، ثم العلة والمعلول، ثم ختمتها بالكلام عن المقولات العشر.

والله أسأل وبنبيه أتوسل أن يتقبل ويوفق من اطلع عليها، وصل اللهم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

أ. د. ربيع الجوهري

الأمور العامة

هي الأمور التي تشمل كل الموجودات، أو أغلب الموجودات.

مثال ما يشمل كل الموجودات التي هي: الواجب، والجوهر، والعرض: (الوجود) فهو يشمل هذه الثلاثة، وتتصف به.

ومثال ما يشمل أغلب الموجودات: (الحدوث) فهو يشمل: الجواهر والأعراض.

المذاهب في تقسيم المعلوم

أولاً مذاهب المتكلمين:

اختلفت آراؤهم فيما هو موجود، أو معدوم، أو لا موجود ولا معدوم؟

وسبب اختلافهم هذا هو اختلافهم في المعدوم. هل هو ثابت وشيء، أو ليس ثابتا، وليس شيئا؟

وعلى التقديرين: هل الواسطة التي تسمى (الحال) ثابتة. أو ليست ثابتة. أو لا واسطة بين الموجود والمعدوم؟

من هنا صارت المذاهب أربعة:

(١) إثبات الأمرين.

(٢) أو نفيهما.

(٣) أو إثبات الأول، ونفى الثاني.

(٤) أو نفي الأول وإثبات الثاني.

المذهب الأول:

مذهب أهل الحق: (جمهور أهل السنة): قالوا إن المعدوم ليس بثابت.

وقالوا لا واسطة بين الموجود والمعدوم.

فالوجود والثبوت عندهم بمعنى واحد.

والعدم والنفي بمعنى واحد.

فالمعلوم عندهم إما أن يكون له تحقق في الخارج، أو لا يكون. الأول: الموجود. والثاني. المعدوم.

المذهب الثاني:

مذهب القاضي الباقلاني من أهل السنة[١]:

وهو يرى أن المعدوم ليس بثابت، ويرى أن الواسطة أي: الحال حق.

فالمعلوم عنده: إما لا تحقق له. وهو المعدوم، أو له تحقق. إما باعتبار ذاته وهو الموجود، أو باعتبار غيره أي تابع له وهو الحال.

والحال: صفة لموجود لا موجودة، ولا معدومة.

فقوله: (صفة) لأن الذوات إما موجودة أو معدومة لا غير.

وقوله: (لموجود) لأن صفة المعدوم معدومة.

وقوله: (لا موجودة) لتخرج الأعراض.

وقوله:(ولا معدومة) لتخرج السلوب التي يتصف بها الموجود فهي معدومة.

(١) وكان هذا المذهب مذهب إمام الحرمين الجويني في أول حياته، ثم رجع عنه إلى مذهب جمهور المتكلمين.

المذهب الثالث

مذهب أكثر المعتزلة: قالوا: المعدوم ثابت. وقالوا: لا واسطة بين الموجود والمعدوم أي: (لا حال).

فالمعلوم: إن تحقق في نفسه أي: تقرر وتميز في الخارج فهو الشيء والثابت. وإن لم يتحقق في نفسه أي: لم يتقرر، ولم يتميز في الخارج كالممتنع فهو المنفي. **ويسمى أيضًا: المعدوم.**

والثابت إن كان له كون في الأعيان فهو الموجود، وإن لم يكن له كون في الأعيان فهو المعدوم.

والثابت عندهم أعم من الموجود ؛ لانقسامه إلى الموجود والمعدوم.

والمعدوم أعم من المنفي ؛ لصدقه على المنفي والثابت.

المذهب الرابع

مذهب بعض المعتزلة: وهم يرون أن المعدوم ثابت، وأن الحال حق فيكون التقسيم هكذا:

المعلوم: إن تحقق في نفسه. فهو الشيء والثابت. وإن لم يتحقق فهو المنفي . ثم الثابت : إن كان له كون في الأعيان . فهو الموجود ، وإن لم يكن فهو المعدوم . والكائن في الأعيان . إن استقل بالكائنية فهو الذات الموجودة . وإن لم يستقل فهو الحال.

وقسّم المتكلمون الموجود إلى:

مالا أول لوجوده. وهو القديم، وإلى ما له أول. وهو المحدث.

وقسموا المحدث إلى: متحيز. وهو الجوهر، أوحال في المتحيز. وهو العرض.

والحق: أن لا حال، وأن الحال محال.

والمتكلمون لا يثبتون الوجود الذهني. فالوجود عندهم خارجي فقط.

خلاصة المذاهب في تقسيم المعلوم:

١-الأشعرية الذين لم يثبتوا الحال قسموه إلى موجود. ومعدوم. فقسيم الموجود قسم واحد. هو المعدوم.

٢-والأشعرية المثبتون للحال قسموه إلى ثلاثة أقسام: موجود. ومعدوم وحال. فجعلوا قسيم الموجود قسمين: المعدوم . والحال .

٣- والمعتزلة الذين لم يثبتوا الحال قسموه ثلاثة : منفي. وثابت ليس له كون في الأعيان. وثابت له كون في الأعيان وهو الموجود. فجعلوا قسيم الموجود : الثابت الذي ليس له كون في الأعيان ، وهو المنفي.

٤- والمعتزلة الذين أثبتوا الحال قسموه أربعة : موجود ، وحال ، وثابت ليس له كون في الأعيان ، ومنفي.

فالموجود هو: (١) الثابت . (٢) الذي له كون في الأعيان.
(٣) المستقل بالكائنية.

فبانتفاء الشرط الثالث (الاستقلال بالكائنية) يكون الحال.

وبانتفاء الشرط الثاني (الكون في الأعيان) يكون الثابت .

وبانتفاء الشرط الأول (الثبوت) يكون المنفي.

رسوم توضح المذاهب الأربعة

أولاً: مذهب أهل السنة

المعلوم

متحقق في الخارج
(وهو الموجود والثابت)

غير متحقق في الخارج
(وهو المعدوم والمنفي)

ثانياً: مذهب الباقلاني

المعلوم

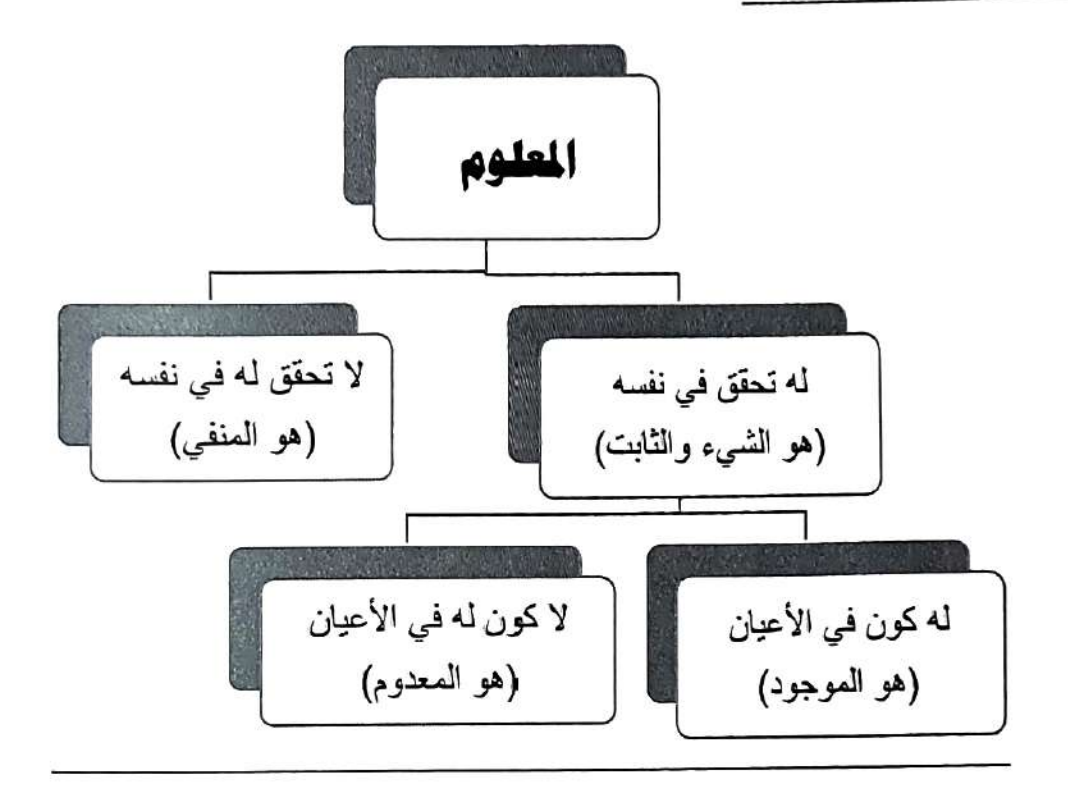
له تحقق

لا تحقق له
(وهو المعدوم)

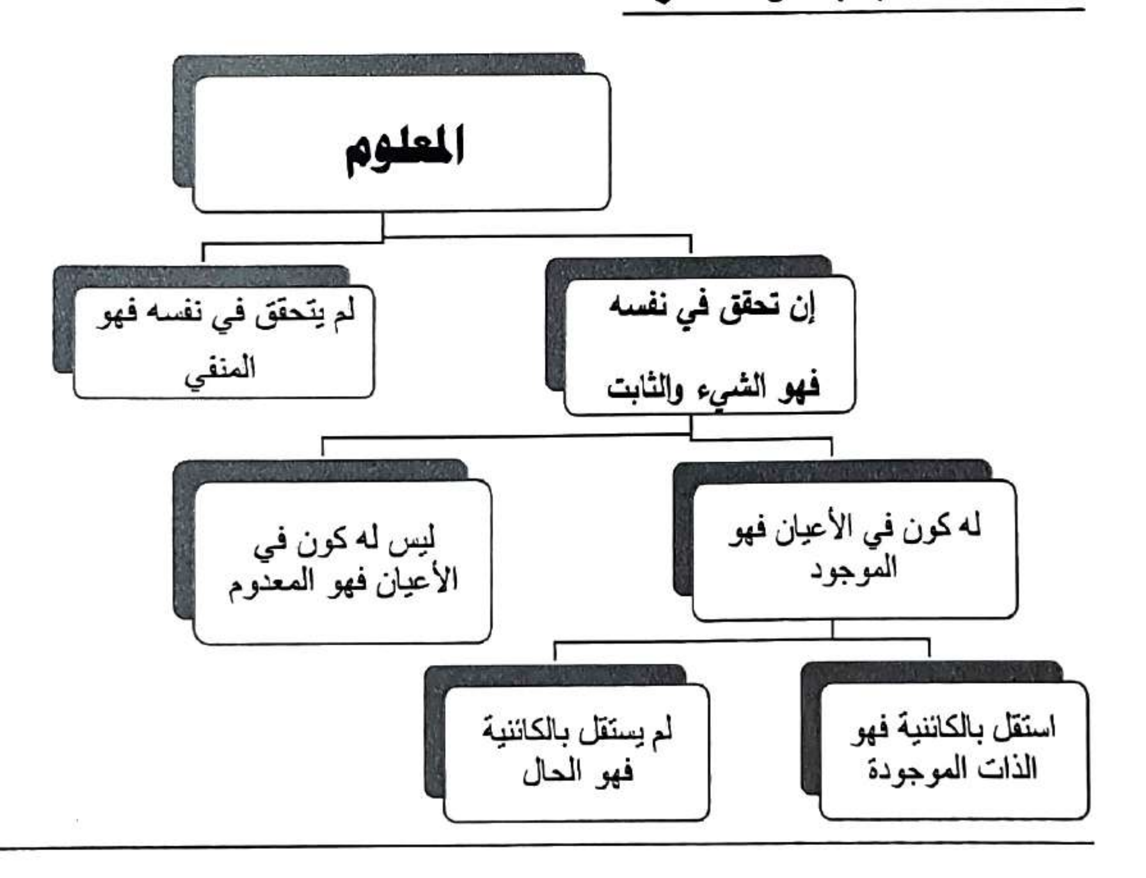
باعتبار ذاته
(وهو الموجود)

باعتبار غيره
(وهو الحال)

ثالثاً: مذهب أكثر المعتزلة



رابعاً: مذهب بعض المعتزلة



ثانياً مذهب الفلاسفة

قالوا: كل ما يصح أن يعلم ان كان له تحقق ما. فهو الموجود، وان لم يكن له تحقق، فهو المعدوم.

وقسَّموا الموجود إلى: موجود خارجي، وموجود ذهني.

وقسَّموا الموجود الخارجي إلى: مالا يقبل العدم لذاته، وهو الواجب، والى ما يقبله وهو الممكن.

وقسَّموا الممكن إلى: ما يكون في موضوع أي محل يقوِّم ما حلَّ فيه وهو العرض وإلى ما لا يكون كذلك وهو الجوهر.

*****

مبحث الوجود والعدم

أولاً:

تصور الوجود أمر بديهي. لا يحتاج إلى نظر وكسب.

١- فهو جزء من وجودي المتصور بداهة.

٢- وعندما نقول: إن المعلوم إما موجود أو معدوم تصديق بديهي. وهو متوقف على تصور الموجود والمعدوم فيكون الوجود بديهيا. ولذلك لا يحتاج (الوجود) إلى التعريف بالحد.

ويمكن تعريفه تعريفًا لفظيًا فنقول: إن الوجود هو: الكون، والحصول، والتحقق، والشيئية.

ثانيا:

الوجود مشترك معنوي بين الموجودات وهذا أمر بديهي أيضا.

إننا عندما نقول: الوجود إما واجب، أو غير واجب. فالتقسيم صحيح. ومورد القسمة مشترك بين جميع أقسام الوجود.

ونحن نجزم بوجود المعلوم، ونتردد في كونه واجباً، أو جوهراً، أو عرضًا. فهذا الجزم بوجود المعلوم مع التردد في الخصوصيات يفيد أن الوجود مشترك. وإلا لامتنع الجزم به .

ثالثا:

١-الوجود زائد على الماهية ذهنًا لا خارجًا.

أي أن العقل يمكنه أن يلاحظ ويتصور الوجود دون الماهية، ويمكنه أن يلاحظ ويتصور الماهية دون الوجود، فهو زائد على الماهية.

وهذا الحكم يشمل وجود الواجب ووجود الممكنات. فهو عارض اعتباري يصدق على معروضه واجباً كان أو ممكنا.

هذا مذهب جمهور المتكلمين: **قالوا**: ويظهر ذلك مما يأتي:

١- إفادة حمل الوجود على الماهية في قولنا: (هذه الماهية موجودة) ولو كان الوجود نفس الماهية لما أفاد؛ لأن حمل الشيء على نفسه غير مفيد ضرورة.

٢- صحة سلب الوجود عن الماهية في قولنا: (هذه الماهية ليست موجودة) ولو كان الوجود عين الماهية ما جاز ذلك؛ لامتناع سلب الشيء عن نفسه.

٣- وجود الواجب معلوم، وذاته غير معلومة، فوجوده غير ذاته.

٢- وخالف الشيخ (أبو الحسن الأشعري) جمهور المتكلمين فقال:

الوجود نفس الماهية وعينها في الواجب، وفي الممكن وليس زائداً عليها.

فوجود كل شيء عين ذاته، وليس للفظ الوجود مفهوم واحد مشترك، للجزم بتباين الذوات فهو مشترك لفظي مثل كلمة(عين).

٣- وقال الفلاسفة: الوجود نفس الماهية في الواجب وزائد عليها في الممكن.

وقالوا: لو كان الوجود في الواجب زائداً على الماهية قائماً بها، لكان محتاجاً إليها، وهي غيره، والمحتاج إلى الغير ممكن، فلا يكون واجب الوجود.

تعقيب على المذاهب الثلاثة

إذا وجهنا النظر لهذه المذاهب في مسألة زيادة الوجود على الماهية. أو عدمه، وجدنا الخلاف بينها لفظياً.

فقول الأشعري: (إن الوجود عين الموجود) معناه أنه ليس في الخارج حقيقتان متمايزتان بالتعين الخارجي تقوم إحداهما وهي الوجود بالأخرى وهي الذات، بل المتحقق في الخارج هو الذات فقط، وهذا لا ينافي أن بين الذات والوجود تمايزاً أو تغايراً في المفهوم.

وقول جمهور المتكلمين: (إن الوجود غير الموجود) لا ينافي أن المتحقق في الخارج هو الذات فقط، وأن التغاير في المفهومين فقط (الوجود والماهية).

وقول الحكماء: ان وجود الواجب عين ذاته، ووجود الممكن غير ذاته. قد دعاهم إليه أن وجود الواجب من ذاته، بمعنى أن ذاته مقتضية له. لا ينفك عنها. فالنظر إليها وحدها كاف في الجزم بلزوم الوجود لها، بخلاف الممكن فإن النظر إلى ذاته لا يكفي في نسبة الوجود اليه. بل لابد من اعتبار الفاعل المؤثر فيها.

فلما كان وجود الواجب مقتضي ذاته، ولزومه إنما هو بالنظر إلى الذات فقط دون شيء آخر. قالوا: إن الوجود عين الموجود في الواجب، ولما كان وجود الممكن ليس لذاته، بل لابد في تحقق ماهية الممكن في الخارج من اعتبار الفاعل المؤثر. قالوا: إن الوجود غير الموجود فيه.

فخلاصة المذاهب الثلاثة:أن مفهوم الوجود مغاير لمفهوم الذات في الواجب

والممكن، وليس في الخارج حقيقتان متمايزتان احداهما الوجود والأخرى الذات. بل المتحقق في الخارج الذات فقط. وبهذا تبين أن الخلاف لفظي.

أنواع الوجود:

١- الوجود في الأعيان: وهو الوجود المتأصل المتفق عليه الذي به تتحقق ذات الشيء وحقيقته في الخارج.

٢- الوجود في الأذهان: وهو وجود غير متأصل بمنزلة الظل للجسم. بمعنى أنه لو تحقق في الخارج لكان ذلك الشيء. فوجود القلم في الذهن لو تجسَّم لكان القلم في الخارج.

٣- الوجود في اللفظ والعبارة: ويسمى الوجود اللفظي وهو وجود مجازي لأن الموجود هو العنوان الدال على اللفظ والعبارة.

٤- وجود في الكتابة: وهو النقش الدال على الشيء. فهو وجود مجازي ايضاً.

الخلاف في الوجود الذهني

١- أثبته الحكماء واحتجوا على وجوده بما يأتي.

(أ) أنا نتصور ما لا وجود له في الخارج مثل: الممتنع، واجتماع النقيضين، والعدم المقابل للوجود المطلق، ونحكم عليه بأحكام ثبوتية. وهذا يقتضي ثبوتها؛ لأن ثبوت الشيء لغيره فرع ثبوته في نفسه، وما دامت هذه ليست في الخارج فهي في الذهن.

(ب) من المفهومات ما هو كلي، وكل موجود في الخارج فهو شخص. فموجودات هذه المفهومات الكلية انما هي في الذهن.

(ج) وموضوع القضية الحقيقية لا وجود له في الخارج، ونحن نحكم عليه كما في قولنا: (كل عنقاء طائر) فوجود الموضوع إنما هو في الذهن.

٢-قال جمهور المتكلمين بنفي الوجود الذهني:

واحتجوا بما يلي:

(أ) لو اقتضى تصور الشيء حصوله في الذهن. لزم كون الذهن حاراً بارداً. مستقيماً معوجاً ومثل هذه المتضادات وهو محال.

(ب) حصول حقيقة الجبل والسماء في ذهننا مما لا يعقل.

أجاب الحكماء على دليلي المتكلمين بما يلي:

الحاصل في الذهن صورة وماهية. لا هوية عينية.

والحار: ما يقوم به هوية الحرارة، والذي يمتنع حصوله في الذهن هو هوية الجبل والسماء، وأما مفهوماتها الكلية فلا تمتنع.

هل المعدوم شيء؟

لفظ (**الشيء**) **عند أهل السنة** يطلق على الموجود ولا يطلق على المعدوم. قال تعالى:﴿ وَقَدْ خَلَقْتُكَ مِن قَبْلُ وَلَمْ تَكُ شَيْئًا ﴾ مريم/ ٩، فالآية تنفي إطلاقه على المعدوم.

وقالت المعتزلة: يطلق على الموجود وعلى المعدوم. واحتجوا:

بقوله تعالى ﴿ إِنَّ زَلْزَلَةَ ٱلسَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ ﴾ الحج/١ ، وصفها بأنها شيء مع أنها معدومة.

وبقوله تعالى:﴿ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ البقرة/٢٠ ، فالشيء الذي قدر الله عليه إما أن يكون موجوداً أو معدوماً. والأول محال والا لزم كون

القادر قادراً على إيجاد الموجود، وإذا بطل هذا ثبت ان الشيء الذي قدر الله عليه معدوم. فالمعدوم شيء

وبقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا ﴾ الكهف/ ٢٣، أطلق اسم الشيء في الحال على ما يصير مفعولا غداً. والذي يصير مفعولا غداً. يكون معدوماً في الحال فالمعدوم شيء.

وأجاب أهل السنة على استدلال المعتزلة بهذه الآيات بأن التعبير مجازي. أي: أن زلزلة الشيء شيء عظيم باعتبار ما ستكون، وكذا بقية الآيات.

لا خلاف في أن المنفي أي الممتنع لذاته ليس شيئًا في الخارج.

إنما الخلاف في المعدوم الممكن : هل هو شيء في الخارج . أي له تقرر في الخارج منفك عن الوجود أو لا .

١-فمن قال: الوجود عين الماهية. لا يمكن أن يقول: المعدوم الممكن شيء في الخارج . وإلا لزم اجتماع النقيضين (الوجود والعدم).

٢-ومن قال الوجود زائد على الماهية اختلفوا:

(أ) فالأشعرية وأبو الهذيل وأبو الحسين البصري من المعتزلة والحكماء قالوا: المعدوم الممكن ليس شيئًا ثابتًا في الخارج.

(ب) وأغلب المعتزلة على أنه شيء متقرر ثابت في الخارج منفك عن الوجود.

والحق أنه ليس بثابت في الخارج. ومن نازع في هذا فهو مكابر مقتضى عقله. فإن العقل يحكم بالبديهة أن المعدوم لا ثبوت له في الخارج.

مبحث الماهية

معناها:

ماهية الشيء: حقيقته. فالماهية والحقيقة مترادفان.

ولكل شيء حقيقة هو بها هو، سواء كان كلياً أو جزئياً.

ولذلك يستعمل لفظ (**الماهية**) **بمعنيين**:

المعنى الأول: ما به يجاب عن السؤال بـ(ما هو؟)، ولا يكون إلا كليا ذاتياً مثل: (ما الإنسان؟) فيجاب بـ(حيوان ناطق) فحيوان ناطق هو ماهيته وحقيقته كما يسأل عن الشيء بـ(كيف) فيجاب بكيفيته.

المعنى الثاني: ما به الشيء هو هو.

والنسبة بين المعنيين: (العموم والخصوص الوجهي):

فيوجدان في: (حيوان ناطق) بالنسبة للإنسان.

أما تحقق المعنى الأول؛ فلأنه يجاب به عن السؤال بما هو الإنسان؟

وأما تحقق المعنى الثاني؛ فلأنه أيضا به الإنسان إنسان.

وينفرد المعنى الأول في: (حيوان) في جواب السؤال بما هو الإنسان والفرس؟ ولا يصدق عليه المعنى الثاني؛ لأنه ليس أمراً به الإنسان إنساناً، ولا الفرس فرساً. وإنما الإنسان: حيوان وشيء أخر هو الناطق، والفرس حيوان وشيء أخر هو الصاهل.

وينفرد المعنى الثاني في: (زيد) فإنه حقيقة جزئية بها الشيء هو هو. ولا يصدق عليه المعنى الأول؛ لأنه خاص بالكلي.

فالماهية بالمعنى الأول تصدق على الكلي فقط.

وبالمعنى الثاني تصدق على الكلي والجزئي.

والحقيقة الجزئية تُسمى (هوية).

تمييز الماهية

الماهية إما أن تقاس وتنسب إلى أمور مباينة لها، فلا تلتبس بغيرها؛ لأن الأمور المباينة لها مسلوبة عنها. فهي ليست نفس الماهية، ولا داخلة فيها، ولا عارضة لها.

وإما أن تقاس وتنسب إلى أمور خارجة عنها عارضة لها.

فإذا قيست إلى الأمور العارضة لها يقال: هي مغايرة لما عداها من الأمور التي تعرض لها سواء كان ذلك العارض لازما لها، لا ينفك عنها أصلاً، فأينما وجدت هي كانت معروضة له، كالزوجية اللازمة لماهية الأربعة، أو مفارقا عنها كالكتابة للإنسان.

فإن الإنسانية من حيث هي إنسانية ليست إلا الإنسانية. فليست موجودة، ولا معدومة، ولا واحدة، ولا كثيرة، ولا شيئاً من المتقابلات. على معنى أن شيئا منها ليس نفس تلك الماهية، ولا داخلا فيها. لا على معنى أنها ليست متصفة بشيء منها؛ فإنها يستحيل خلوها من المتقابلات؛ إذ لابد لها من اتصافها بواحد من المتناقضين. بل هذه أمور زائدة على الماهية الإنسانية. تنضم إلى الإنسانية. فتكون الإنسانية مع الوحدة واحدة، ومع الكثرة كثيرة، ومع الوجود موجودة، ومع العدم معدومة. وهكذا.

أقسام الماهية

إذا نظرنا إلى الماهية وصلتها بالعوارض والمشخصات التي تنضم إليها. نجد أنها:

إما أن تُقَيَّد بوجود هذه العوارض والمشخصات.

وإما أن تُقَيَّد بعدم هذه العوارض والمشخصات.

وإما أن تُطلقَ بلا تقييد.

فهذه ثلاثة أقسام:

١- إذا أُخذت مع قيد زائد عليها أي وجود العوارض والمشخصات سُميت:(**ماهية مخلوطة**) أو (**ماهية بشرط شيء**) أي وجود العوارض والمشخصات.

وهذا القسم موجود في الخارج.

٢- وإذا أُخذت الماهية بشرط عدم اللواحق والمشخصات سميت: (**ماهية مجردة**) أو (**ماهية بشرط لا شيء**).

وهذا القسم غير موجود في الخارج؛ وإلا لحقها الوجود الخارجي والتعين، فلا تكون مجردة عن جميع اللواحق.

وتوجد في الذهن؛ لأن الذهن يمكنه تصور كل شيء، حتى عدم نفسه، ولا حجر في التصورات.

فلا يمتنع أن يعقل الذهن الماهية المجردة عن كل اللواحق الخارجية الذهنية، بأن يعتبرها معراة عنها، ويلاحظها كذلك.

٣- وإذا أُخذت الماهية من حيث هي هي مع قطع النظر عن المقارنة للعوارض، والتجرد عنها سُميت: (**ماهية مطلقة**) و(**ماهية بلا شرط**) وهذه أعم من القسمين الأولين؛ لأنها مطلقة عن التقييد.

وهي موجودة في الخارج؛ لوجود أحد قسميها وهي المخلوطة. ووجود الأخص في الخارج مستلزم لوجود الأعم فيه، فتكون المطلقة أيضا موجودة فيه.

فالمطلقة أعم من المخلوطة والمجردة بحسب الصدق؛ ضرورة صدق المطلق على المقيد.

أما بحسب المفهوم: فهي مباينة لكل منهما؛ لأن المشروط بالشيء واللامشروط به متنافيان.

لأن المخلوطة روعي فيها شرط شيء، والمجردة روعي فيها شرط لا شيء.

أما المطلقة فروعي فيها لا شرط واحد منهما. فمفهومهما غير مفهومهما، إلا أن التغاير في المفهوم لا ينافي اجتماعهما في الصدق، بخلاف المخلوطة والمجردة، فإنهما متباينان صدقاً ومفهوماً.

*****

الوجوب والامتناع والإمكان

مقدمة:

هذه المعاني الثلاثة من الأمور العقلية التي تعرض للماهية بالقياس إلى وجودها.

فهي تقع جوابا عن هليَّة[1] بسيطة أو مركبة.

فـ(هل) البسيطة يسأل بها عن وجود الشيء في نفسه. مثل: هل العنقاء موجودة؟ فالوجود هنا هو (المحمول) في القضية بنفسه.

و(هل) المركبة: يُسأل بها عن وجود شيء لشيء آخر. مثل: هل العنقاء بيضاء؟ فالوجود هنا ليس المحمول بنفسه. وإنما هو رابطة يربط بواسطته الشيء بالشيء.

وفي جواب (هل البسيطة) الأولى نقول: هي موجودة.

وفي جواب المركبة نقول: هي يوجد لها البياض.

فنسبة الموضوع إلى إحدى الهليتين يتحقق فيها أحد المفاهيم الثلاثة أعني: (الوجوب، والامتناع، والإمكان).

وهذه المعاني الثلاثة تعتبر من لواحق الوجود من جهة أنه ينقسم الى واجب، وممكن، وممتنع.

وتعتبر من لواحق الماهية. كما سبق إما بالنظر إلى أن لاحق الوجود لاحق للماهية.

---

(١) هليَّة: أي السؤال بـ(هل). مثل (كيفية) السؤال بكيف، و(الماهية) السؤال بما هو.

وإما بالنظر إلى أن الوجوب هو ضرورة ثبوت الوجود للماهية.

والامتناع هو: ضرورة سلب الوجود عنها.

والإمكان هو: عدم ضرورة واحد منهما بخصوصه.

تصور الوجوب والإمكان والامتناع.

تصور معاني هذه الألفاظ، وما يشتق منها أي: الواجب، والممكن، والممتنع ضروري فطري، فإن كل عاقل يجد من نفسه التسليم بأن الشيء قد لا يقبل الانتفاء، وهو(الوجوب)، وقد لا يقبل الوجود وهو (الاستحالة)، وقد يقبل كلا منهما على البدلية وهو (الجواز) أو (الإمكان).

ومن هنا فليست محتاجة إلى تعريفها تعريفاً (حقيقياً)بهدف تحصيل أمر غير حاصل في الذهن، أو تعريفاً تنبيهياً يقصد به إزالة خفاء عن أمر حاصل بالفعل.

وإنما يمكن أن تُعَرَّف تعريفاً لفظياً، وهو ما يقصد به التصديق بأن هذا اللفظ وضع لهذا المعنى المخصوص، وهذا النوع لا يضر فيه الدور.

فيعرف الواجب بأنه: ما يمتنع عدمه. أو ما لا يمكن عدمه.

والممتنع بأنه: ما يجب عدمه. أو ما لا يمكن وجوده.

والممكن بأنه: ما لا يجب وجوده ولا عدمه، أو ما لا يمتنع وجوده ولا عدمه.

ويعرف الوجوب بأنه: امتناع العدم. أو لا إمكان العدم.

والامتناع بأنه: وجوب العدم، أو لا إمكان الوجود.

والإمكان بأنه: لا وجوب الوجود والعدم، أو لا امتناعهما.

أقسام هذه المعاني:

ينقسم الواجب إلى قسمين

١- واجب لذاته وهو ما كان ثبوت الوجود له ضرورياً لذاته. كوجود الباري سبحانه وتعالى.

٢- واجب لغيره وهو الممكن الذي علم الله وجوده وأراد وجوده في زمن معين، فهو في ذاته ممكن، لكن لما تعَلَّق عِلمُ الله وإرادته به صار واجب الوجود لغيره.

وينقسم المستحيل إلى قسمين:

١- مستحيل لذاته كوجود شريك لله تعالى.

٢- مستحيل لغيره كوجود الممكن في زمن علم الله تعالى عدم وجوده فيه.

أحكام الواجب لذاته.

١-الواجب لذاته لا يكون واجباً لغيره؛ لأن الواجب لذاته يلزمه عدم احتياجه في وجوده لغيره، والواجب لغيره يلزمه الاحتياج في وجوده إلى غيره، وبين الاحتياج إلى الغير، وعدم الاحتياج تناف. فالواجب لذاته لا يكون واجبا لغيره.

٢- الواجب لذاته لا يكون مركباً من أجزاء متمايزة في الخارج، ولا من أجزاء متمايزة في الذهن؛ لأن المركب يلزمه الاحتياج إلى كل جزء من أجزائه؛ ليتحقق في الخارج، إن كانت خارجية، وليتقوَّم بها إن كانت ذهنية. والواجب لذاته يلزمه الاستغناء عن الغير مطلقاً فاعلاً أو جزءاً، وبين الاحتياج والاستغناء تناف.

٣- الواجب لذاته لا يكون متعدداً بدليل وحدانيته تعالى.

أحكام الممكن

١- أنه يحتاج في وجوده وعدمه إلى السبب. وهذه قضية بديهية. وإذا كان الوصف الذي استفاده الممكن هو الوجود وجب أن يكون السبب موجوداً، ولا يصح أن يكون معدوماً؛ لأن المعدوم لا يكون سبباً للوجود.

أما إذا كان الوصف الذي قام بالممكن هو العدم، فلا يحتاج إلى سبب وجودي؛ لأن العدم سلب. والسلب لا يحتاج إلى إيجاد بداهة، فحينئذ يكون عدم الممكن لعدم التأثير فيه.

كما أن الممكن كما يحتاج في وجوده ابتداء إلى السبب. يحتاج اليه في بقائه؛ لأن ذاته لا تقتضي الوجود، ولا يترجح وجودها على عدمها إلا لسبب، فالاحتياج من لوازمها.

٢- الممكن محتاج إلى سبب يؤثر فيه. واختلفوا في علة الاحتياج:

فقيل: العلة هي الامكان وحده.

وقيل: هي الحدوث وحده.

وقيل: هي الامكان والحدوث معاً.

وقيل: هي الامكان بشرط الحدوث.

٣- ذات الممكن وحدها ليست كافية في تحقق وجوده أو عدمه. فكلٌ منهما بالنسبة لذاته على السواء، فإن تحقق الوجود أو العدم كان بمقتضٍ خارجي.

القدم والحدوث

معناهما:

القدم نوعان: قدم ذاتي، وقدم زماني.

١- **فالقدم الذاتي**: هو كون الشيء غير محتاج إلى غيره.

فالقديم بالذات هو: الموجود الذي لا يكون وجوده من غيره.

٢- **والقدم بالزمان**: هو كون الشيء غير مسبوق بالعدم.

فالقديم بالزمان: هو الموجود الذي ليس وجوده مسبوقاً بالعدم.

والحدوث نوعان:

١- **حدوث ذاتي**: هو الاحتياج إلى الغير.

فالحادث بالذات: هو الموجود المحتاج إلى غيره.

٢- **حدوث زماني**: هو ما يكون مسبوقا بالعدم.

والحادث بالزمان: هو الموجود المسبوق بالعدم.

والمحدث: ما كان لوجوده ابتداء، وقيل: ما كان مسبوقاً بمادة ومدة.

*****

والقديم بالذات يقابله المحدث بالذات: وهو الذي يكون وجوده من غيره. كما أن القديم بالزمان يقابله المحدث بالزمان، وهو الذي سبق عدمه وجوده سبقاً زمانياً.

وكل قديم بالذات قديم بالزمان. وليس كل قديم بالزمان قديماً بالذات. فالقديم بالذات أخص من القديم بالزمان. فيكون الحادث بالذات أعم من الحادث بالزمان.

*****

وقد اتفق المتكلمون على نفي القدم عما سوى ذات الله تعالى وصفاته.

وإذا كان المعتزلة قد أنكروا قدم الصفات الإلهية، لكنهم قالوا به في المعنى؛ لأنهم أثبتوا أحوالا خمسة لا أول لها وهي:

الموجودية، والحيية، والعالمية، والقادرية، والألوهية.

والحال الخامسة (الألوهية) (لم يثبتها إلا أبو هاشم) علة للأحوال الأربع مميزة للذات؛ لأن ذات الباري يشارك سائر الذوات في الذاتية، ويمتاز عنها بصفة الألوهية.

وأما الحكماء فقالوا: إن الله قديم بالذات، وإن العالم قديم بالزمان. لأن الحدوث يقتضي مادة تسبقه، ومدة تسبقه؛ لأن الله عندهم ليس فاعلا بالاختيار، بل موجب بذاته.

*****

القديم والأزلي:

تعددت الآراء في الفرق بينهما:

الرأي الأول: القديم هو الموجود الذي لا ابتداء لوجوده.

والأزلي: ما لا أول له وجودياً كان أو عدمياً.

فكل قديم أزلي، ولا عكس.

فعلى هذا الرأي الصفات السلبية لا توصف بالقدم، وتوصف بالأزلية، بخلاف ذاته تعالى، وصفاته الثبوتية، فإنهما يوصفان بالقدم والأزلية.

الرأي الثاني: القديم هو القائم بنفسه الذي لا أول لوجوده.

والأزلي: ما لا أول له وجودياً كان أو عدمياً قائماً بنفسه أو بغيره.

فعلى هذا الرأي: الصفات مطلقاً لا توصف بالقدم. وتوصف بالأزلية بخلاف ذاته تعالى، فتوصف بكل منهما.

الرأي الثالث: كل منهما ما لا أول له عدمياً أو وجودياً. قائماً بنفسه أو لا، فهما مترادفان.

فعلى هذا الرأي: الذات والصفات كلها توصف بالقدم والأزلية.

*****

العلة والمعلول

١- مذهب المتكلمين:

يرى المتكلمون أن الموجدَ للممكنات جميعها بإرادته واختياره هو الله تعالى. ولا تأثير لغيره في الإيجاد. لا بالاختيار، ولا بالتعليل، ولا بالطبع[١]. والله تعالى ليس علة لوجود الأشياء بل هو فاعل بالاختيار إن شاء فعل، وإن شاء ترك، وكذلك صفاته تعالى لا يقال لها علة. ولم ينكروا أن بعض الممكنات يقال لها: علة. وبعضها يقال له معلول.

وعرفوا العلة بأنها: الأمر الذي جرت عادة الله تعالى أن يخلق الشيء عقب تحققه.

وعرفوا المعلول بأنه: ما يوجد عقب تحقق العلة. كالشبع عقب الأكل والري عقب الشُّرب.

وذلك بدون تأثير المتقدم في المتأخر، وانما هو: جريان العادة.

٢- مذهب مثبتي الأحوال:

عرفوا العلة بأنها: صفة توجب لموصوفها حكماً.

والمعلول بأنه: ما تحقق عقب العلة. فالعلة عندهم صفة، وليست ذاتاً سواء كانت قديمة كعلم الله. فهو علة لعالميته، وقدرته علة لقادريته،

---

(١) الفرق بين تأثير الطبع وتأثير العلة: أن التأثير بالطبع يتوقف على وجود الشرط، وانتفاء المانع. كالإحراق بالنسبة للنار، فإنه يتوقف على مماسة النار للشيء المُحترق، وانتقاء مانع البلل فيه مثلاً. وأما التأثير بالعلة فلا يتوقف على ذلك. بل كلما وُجدت العلة وُجد المعلول، كحركة الخاتم بالنسبة لحركة الإصبع.

أو كانت الصفة حادثة كعلمنا، فهو علة لعالميتنا.

وهناك تلازم عقلي بين العلة والمعلول لا يتخلف، فمتى تحققت العلة التي هي العلم تحقق المعلول الذي هو العالمية.

٣- مذهب الحكماء

قالوا العلة: ما يحتاج إليه الشيء.

والمعلول: هو المحتاج إلي شيء آخر. أي: العلة.

فبينهما تقابل التضايف.

وقسموا العلة إلى: تامة وناقصة.

١- فالعلة التامة: جميع ما يحتاج إليه الشيء.

٢- والعلة الناقصة: بعض ما يحتاج إليه الشيء.

وهي أقسام: لأنها إما جزء الشيء، أو أمر خارج عنه.

فإن كانت العلة جزء الشيء:

(أ) فإما أن تكون به الشيء بالفعل كالهيئة للكرسي. فتُسمَّى: (**علة صورية**).

(ب) وإن كانت بالقوة كالخشب مثلا للكرسي، سميت:(**علة مادية**).

وان كانت العلة أمراً خارجاً عنه فإما أن تكون:

(أ) الأمر الذي به الشيء، كالنجار للكرسي فتسمى: (**علة فاعلية**) وتشمل وجود الشروط، وزوال الموانع.

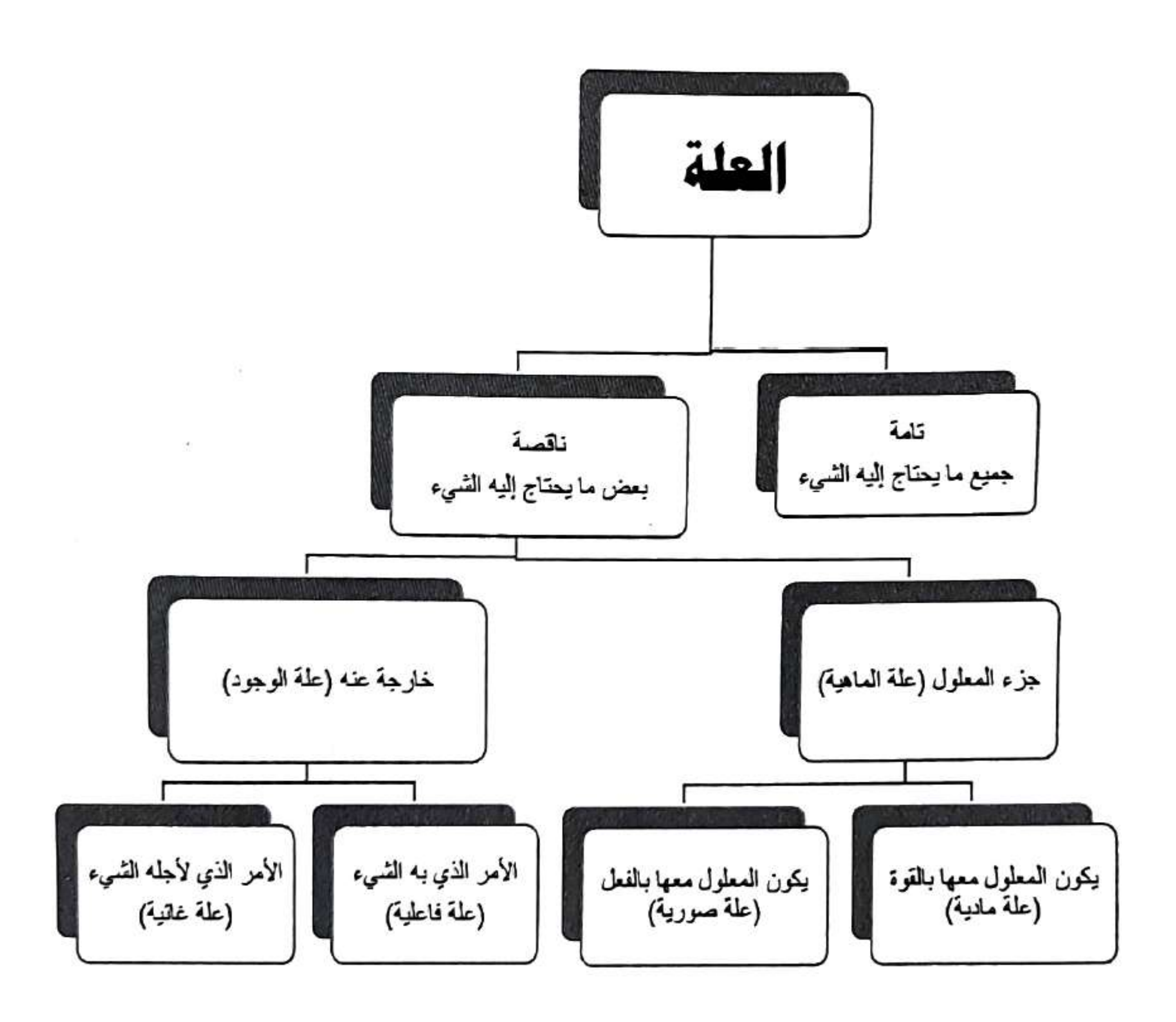
(ب) أو تكون الأمر الذي من أجله كان الشيء، كالجلوس على الكرسي فتسمى: (**علة غائية**).

والعلتان الأوليان يسميان: (**علة الماهية**).

والعلتان الأخريان يسميان: (**علة الوجود**).

*****

رسم توضيحي للعلة وأقسامها



المقولات العشر

المراد بها هنا: الأجناس العالية.

والجنس هو: المقول على كثيرين مختلفين في الحقيقة في جواب ما هو.

واعتُبرت (المقولات العشر) أجناسًا عالية للممكنات؛ لأن الممكن الذي وجوده من غيره إما جوهر أو عرض:

فالجوهر مقولة برأسها.

والعرض تسع مقولات هي: الكم، والكيف، والإضافة، والأين، والمتى، والوضع، والملك، وأن يفعل: وأن ينفعل. أي الفعل والانفعال، وهذه التسعُ أنواعٌ إضافية للعرض. وهو بالنسبة لها (عرض عام) كالماشي بالنسبة للإنسان. فلا ينافي كونها في حد ذاتها أجناساً عالية؛ إذ ليس داخلاً في حقيقتها، حتى يكون هو الجنس العالي لها.

وجمهور الحكماء على أن المقولات عشر بالاستقراء.

جمعها بعضهم في قوله:

زَيْدُ الطَّوِيلُ الأَزْرَقُ ابْنُ مَالِكِ فِي بَيْتِهِ بِالأَمْسِ كَانَ مُتَّكِي

بِيَدِهِ غُصْنٌ لَوَاهُ فَالْتَوَى فَهَذِهِ عَشْرُ مَقُولاَتٍ سُوَى

فأشار بقوله: (زيد) إلى مقولة الجوهر، وبقوله: (الطويل) إلى الكم، وبقوله: (الأزرق) إلى الكيف، وبقوله: (ابن مالك) إلى الاضافة. وبقوله

(في بيته) إلى الأين. وبقوله: (بالأمس) إلى المتى. وبقوله: (متكي) إلى الوضع. وبقوله: (بيده غصن) إلى الملك، وبقوله: (لواه) إلى الفعل، وبقوله: (فالتوى) إلى الانفعال.

وقال آخر:

عدّ المقولات عشر سأنظمها في ... بيت شعر علا في رتبة فضلا

الجوهر الكم كيف والمضاف متى ... أين ووضع له أن ينفعل فعلا

وجعل بعضهم المقولات أربع فقط هي: الجوهر، والكم، والكيف، والنسبة الشاملة للسبعة الباقية.

وجعلها بعضهم خمساً: الأربع المذكورة. وجعل الحركة مقولة برأسها هي الخامسة.

والمقولات لا تُعَرَّف بالحد التام أو الناقص، أو الرسم التام؛ لاحتياج هذه التعريفات إلى الجنس، وهذه المقولات أجناس عالية لا يتصور لها جنس، ولا فصل؛ لأن التركب من أمرين متساوين يكون كل منهما فصلاً مجرد احتمال عقلي. ربما قضى العقل بانتفائه.

لذلك فإن هذه الأجناس (المقولات) تُعَرَّف بالرسم الناقص.

وفيما يلي تعريف بهذه المقولات:

مقولة الجوهر

استعمال (الجوهر) فيما قابل العرض مصطلح حدث عند نقل الفلسفة من اليونانية إلى العربية زمن الخليفة المأمون. فالجوهر في لغة العرب: الحجر الذي يُستخرج منه ما ينتفع به.

تعريف الجوهر عند المتكلمين:

هو الممكن الموجود القائم بنفسه: أي المتحيز بذاته. ليس تحيزه تابعا لغيره، فهو لا يقال على الواجب، ولا على المستحيل، ولا على الممكن المعدوم.

ومعنى قيام الله بنفسه: عدم افتقاره إلى محل ولا مخصص.

أقسامه عند المتكلمين:

١- جوهر فرد: وهو الذي لا يقبل القسمة بوجه من الوجوه.

٢- جوهر جسم: وهو ما تركب من جزأين فأكثر، هذا عند الأشعرية.

وأما عند المعتزلة فهو: الطويل العريض العميق.

فالمنقسم في جهة واحدة يسمى خطاً، وفي جهتين يسمى: سطحاً، وهما واسطتان عندهم بين الجوهر الفرد والجسم، وداخلان في الجسم عند الأشعرية.

تعريف الجوهر عند الحكماء: هو ماهية إذا قيست إلى وجودها الخارجي ولوحظت بالنسبة اليه. كانت لا في موضوع. أي محل يُقوِّمها.

أقسامه عند الحكماء المشائين:

قسموه إلى خمسة أقسام:

١- الهيولي: وهي المادة التي تتكون منها الأشياء. وتكون موجودة بالقوة.

٢- الصورة: وهي ما به الوجود بالفعل وهي قسمان:

(أ) صورة جسمية: وهي الاتصال الممتد في جهات الهيولى. وهي مشتركة في جميع الأجسام.

(ب) صورة نوعية: وهي لا يخلو عنها جسم: ويتنوع بحسبها أنواعاً كثيرة. تختلف آثارها ولوازمها. كقبول الانفكاك والالتئام بسهولة في الماء، وبعسر كما في الأرض.

٣- الجسم: وهو ما تركب من الهيولي والصورة بقسميها.

٤- النفس: وهي جوهر مجرد يتعلق بالبدن تعلق التدبير والتصرف.

٥- العقل: وهو جوهر مجرد يتعلق بالبدن تعلق التأثير، وتحته عقول عشرة مجردة عن المادة مؤثرة في الممكنات.

أقسام الجوهر عند الحكماء الأقدمين:

أقسامه ثلاثة: جسم، ونفس، وعقل، ولم يثبت عندهم وجود جوهر حال هو الصورة، وآخر محل، هو الهيولي. وإنما الهيولي اسم للجسم من حيث قبوله للأعراض المحصلة للأجسام المتنوعة، والصورة اسم لتلك الأعراض.

أحكام الجوهر:

١- أنه قابل للبقاء زمانين فأكثر. وهذا الحكم ضروري لا يحتاج إلى دليل. فإنا نعلم أن الحاضرين معنا الدرس الماضي هم الحاضرون معنا اليوم. دون تغير فيهم، وإن كان هناك تغير ففي الأعراض

٢- ان الجواهر لا تتداخل في بعضها على جهة النفوذ من غير زيادة في الحجم. أما على جهة الظرفية، فلا مانع من التداخل، وهذا الحكم متفق عليه من علماء الكلام.

٣- الجواهر متماثلة في الحقيقة، وهذا الحكم مختلف فيه:

فالمتكلمون يقولون إن الأجسام متماثلة في الحقيقة؛ لأنها مركبة من جواهر فردة، وهي متماثلة في الحقيقة، والاختلاف بينها إنما هو في الأعراض.

والحكماء قالوا: إن الأجسام مختلفة في الحقيقة؛ لأنها مركبة من الهيولي والصورة الجسمية والنوعية. والصورة النوعية مختلفة في الأجسام باختلاف الآثار واللوازم.

******

العرض

تعريف العرض:

عرفه الأشاعرة بأنه: الممكن الموجود القائم بمتحيز أي بالجوهر.

فهو لا يقوم ولا يتحيز بنفسه. بل يقوم ويتحيز بالجوهر.

وعرفه المعتزلة بأنه: ما لو وُجِدِ لقام بمتحيز.

فتعريفهم أعم من تعريف الأشاعرة؛ لأنه يشمل الممكن الموجود، والممكن المعدوم الذي لو وجد لقام بمتحيز.

وعرفه الحكماء بأنه: ماهية أي حقيقة إذا قيست الى وجودها الخارجي ولوحظت نسبتها اليه، كانت في موضوع أي محل يُقومها.

ومعنى وجود العرض في الموضوع: أن وجوده في نفسه هو وجوده في الموضوع. بحيث لا يتمايزان في الإشارة الحسية: فتكون الإشارة إلى أحدهما عين الإشارة الى الآخر.

والمراد بالموضوع: المحل القائم بنفسه المقوم لغيره. مثال: هذا الورق الأبيض. فالورق قائم بنفسه، وهو موضوع ومحل للبياض القائم به، والمقوم له؛ لأن البياض لا يقوم بنفسه. بل يحتاج الى جسم يقومه.

أقسام العرض عند المتكلمين:

قسم المتكلمون العرض الى قسمين:

الأول: ما يختص بالحي. كالعلم والادارة، والقدرة، والحياة، والكلام، والإدراك بالحواس الظاهرة.

الثاني: ما لا يختص بالحي. وهو الأكوان الأربعة، والمدركات بالحواس الظاهرة. أي بالسمع، والبصر، والشم، والذوق، واللمس. وهذا النوع يشمل الحي وغيره.

ومعنى (الكون) حصول الجوهر في الحيز

والأكوان الأربعة هي:

١- الاجتماع: وهو حصول جوهرين في حيزين، لا يمكن أن يتخلل بينهما ثالث.

٢- الافتراق: وهو حصول جوهرين في حيزين بحيث يمكن أن يتخلل بينهما ثالث.

٣- الحركة: وهي حصول أول في حيز ثان.

٤- السكون: وهو حصول ثان في حيز أول.

والمدركات بالبصر: الألوان. وبالسمع: الأصوات، وبالشم: الروائح، وبالذوق: الطعوم. كالحلاوة والمرارة، وباللمس: النعومة والخشونة، والحرارة والرطوبة..... الخ

أقسام العرض عند الحكماء:

قسَّموه الى تسعة أقسام. هي المقولات التسع: الكم. والكيف، والأين، والوضع، والملك، والاضافة، وأن يفعل، وأن ينفعل.

أحكام العرض:

١- لا ينتقل العرض من محل إلى محل آخر. وهذا متفق عليه من المتكلمين والحكماء.

٢- لا يقوم العرض الواحد بمحلين. وهذا أيضا محل اتفاق.

٣- لا يقوم العرض بالعرض. قال به المتكلمون وجوزه الحكماء لأن السرعة والبطء صفتان قائمتان بالحركة دون الجسم. لامتناع اتصاف الجسم بهما. والخلاف مبني على تفسير: القيام بالغير فمن قال إنه التبعية في التحيز منعه، ومن قال معناه: اتصاف المنعوت بالناعت جوزه.

ويرجح الجواز قول الجميع: صفات الله قائمة بذاته ومعناه: الاختصاص الناعت. وليس التبعية في التحيز.

٤- أن العرض لا يبقى زمانين: إليه ذهب الأشعري وموافقوه، وذهب الحكماء إلى أن الأعراض تبقى كالأجسام.

*****

مقولة الكم

تعريف الكم

للكم ثلاث خواص يصح تعريفه بكل منها على انفراد، ويصح تعريفه بجميعها:

الأولى:- قبول القسمة الوهمية لا الفعلية. فيعرف بها بأنه: ما يقبل القسمة لذاته.

الثانية:- وجود عاد يعده إما بالفعل كالعدد، أو بالتوهم كالمقدار. كالطول والعَرْض والزمان. فيعرف بها بأنه: ما يوجد فيه عاد يعده بالفعل أو بالتوهم.

الثالثة:- قبوله التساوي والزيادة والنقصان. فيعرف بها بأنه: ما يقبل

التساوي والزيادة والنقصان.

ويصح أن يعرف الكم بجميعها فيقال: ما يقبل القسمة لذاته. ويوجد عاد بعده، ويقبل التساوي والزيادة والنقصان.

أقسام الكم: ١-متصل. ٢-منفصل.

١- الكم المتصل: وهو الذي يمكن أن يفرض فيه أجزاء يتلاقى كل جزأين منها على حد واحد مشترك بينها. يكون بداية لأحداهما. ونهاية للآخر. كالخط إذا قسم الى جزأين فالحد المشترك بينها هو النقطة.

والكم المتصل قسمان:

(أ)- قار الذات: وهو ما يجوز اجتماع أجزائه المفروضة في الوجود. وهو المقدار.

(ب)- غير قار الذات: وهو مالا تجتمع أجزاؤه في الوجود. وهو الزمان فإن أجزاءه إنما تحقق على التوالي والتعاقب فيوجد الجزء الثاني بعد انعدام الجزاء الأول. وهكذا.

وإنما كان الزمان عرضا؛ لأنه عند الحكماء: مقدار حركة الفلك: فهو قائم بالحركة، والحركة عرض، فالقائم بها عرض، والأعراض التسعة موجودة عند الحكماء.

٢- الكم المنفصل: وهو العدد. وانما كان العدد عرضا؛ لأنه متقوم بالوحدات. مثل العشرة. فإنها وحدة متكاملة. والوحدة عرض وجودي على قول لبعض الحكماء، فيكون العدد عرضًا وجوديًا وجودًا ذهنيًا.

*****

مقولة الكيف

الكيف: عرض لا يستلزم القسمة ولا عدمها بالذات، ولا يتوقف تصوره على تصور غيره.

فهو قد يقبل القسمة، وقد لا يقبلها. وهذا بالنظر إلى ذاته، فلا ينافي أنه قد يستلزم القسمة أو عدمها بواسطة. فالكيف من الأعراض التي تتصور استقلالاً، ولا تحتاج في تصورها إلى شيء آخر.

ويخرج (الكم) من التعريف؛ لأنه يستلزم القسمة. وبقولنا: (ولا عدمها) تخرج (النقطة) بناء على القول بوجودها في الخارج. أما على القول بأنها من الأمور الاعتبارية، فلا حاجة إلى قيد (استلزام عدم القسمة) لأنه كان لإخراج النقطة. وعلى هذا الاعتبار لم تدخل.

وقولنا: (لذاته) لشمول العلم المتعلق بالأمور المركبة؛ لأنه وإن قبل القسمة لكن لا لذاته. بل باعتبار المعلوم المركب. أما ذات العلم، فلا تستلزم القسمة

وقولنا: (لا يتوقف تصوره على تصور غيره) يُخرج الأعراض النسبية أي: الإضافة، والأين، والمتى، والوضع، والملك، وان يفعل، وأن ينفعل؛ فإن تصورها موقوف على تصور غيرها.

أقسام الكيف: قسَّمه الحكماء إلى أربعة أقسام:

١- كيفيات محسوسة: وهي ما كانت بإحدى الحواس الخمس الظاهرة كالحرارة، والبرودة، والألوان، والأصوات، والروائح، والمذوقات.

٢- كيفيات نفسانية: وهي المختصة بذوات الأنفس. كالحياة، والصحة،

والقدرة، والإرادة.

٣- كيفيات مختصة بالكميات: سواء كانت كميات متصلة، كالاستقامة العارضة للخط. فالخط(كم)، والاستقامة(كيف). أو كانت كيفيات مختصة بالكميات المنفصلة، كالزوجية العارضة للعدد فالعدد(كم)والزوجية (كيف).

٤- كيفيات مختصة بالاستعدادات: وهي التي يستعد الجسم بسببها لقبول أثرها بسهولة. كاللين في الجسم. ويسمى: ضعفاً. أو الدفع وعدم القبول. كالصلابة في الجسم الصلب. وتُسمى: قوة طبيعة.

مقولة الاضافة

هي: النسبة العارضة للشيء بالقياس إلى نسبة اخرى.

وهذه النسبة قد تكون متخالفة في الجانبين. كالأبوة والبنوة. وقد تكون متوافقة كالأخوة والاضافة تعرض لجميع المقولات.

*****

مقولة الأين

١- **عند المتكلمين**:

عرفوه بأنه: حصول الجوهر في الحيز ويسمونه(الكون) أي: الحصول أو الوجود. ويقولون: إنه وجودي ويعرفون المكان بأنه: الفراغ المتوهم الذي يشغله الجسم.

ويقسمون الكون إلى: الاجتماع، والافتراق، والحركة، والسكون وسبق بيانها.

٢- عند الحكماء: عرفوه بأنه: حصول الجسم في المكان. وقسموه إلى:

(أ)- مكان حقيقي: وهو حصول الجسم في المكان المختص به الذي لا يستغنى عنه. ككون زيد في موضعه الذي شغله بمماسة جسمه له.

(ب)- مكان مجازي: وهو ما يفضل فيه الحيز على الحال فيه. ككون زيد في البيت. فإن جميع البيت لا يكون مشغولاً به على وجه يماس ظاهره جميع جوانب البيت.

ويعرفون المكان بأنه: السطح الباطن من الحاوي المماس للسطح الظاهر من المحوي.

مقولة المتى

تعريفه هو: حصول الشيء في الزمان وينقسم إلى:

١- حقيقي: وهو كون الشيء في زمان لا يفضل عليه. ككون شروق الشمس في لحظة معينة.

٢- مجازي: وهو كون الشيء في زمان يفضل عليه. كحضور زيد اليوم.

وعرف المتكلمون الزمان بأنه: امتداد موهوم يقع ظرفاً للحوادث.

وعرفه الحكماء بأنه: مقدار حركة الفلك.

*****

مقولة الوضع

هو هيئة تعرض للجسم بسبب نسبة أجزائه بعضها لبعض، ونسبتها إلى الأمور الخارجية. وينقسم إلى:

١- ما لا يعتبر فيه إلا نسبة أجزائه بعضها لبعض. كالمربع والمثلث.

٢- ما يعتبر فيه نسبتها إلى بعضها وإلى الأمور الخارجية عنه. كالقيام والقعود.

*****

مقولة الملك:

هو هيئة تعرض للجسم بسبب ما أحاط به، وانتقل بانتقاله كالتقمص والتختم.

والمحيط بالجسم قد يكون خلقيا كجلد الانسان. وقد يكون غير خلقي سواء كان محيطا بكله كالثواب، أو بعضه كالعمامة والخاتم.

*****

مقولتا أن يفعل وأن ينفعل

معنى أن يفعل: تأثير الشيء في غيره مادام مؤثراً. مثل تأثير النار في الماء مادام موضوعاً عليها.

ومعنى أن ينفعل: تأثر الشيء عن غيره مادام متأثراً. مثل تسخُّن الماء بالنار مادام متأثراً.

واختار الحكماء التعبير بهاتين الصيغتين دون (الفعل والانفعال)؛ لأن هاتين المقولتين من الأمور المتجددة غير القارة. أي: غير المستقرة. والمفيد للتجدد هاتان الصيغتان. أما الفعل والانفعال، فيقالان للحاصل بعد الحركة. وهاتان المقولتان تتلازمان وجودًا وعدمًا.

*****

